

Distr.: General
12 June 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - بموجب قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أذن مجلس الأمن للأمين العام بأن ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي كبير القدر.

٢ - ويقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن بعد مرور تسع سنوات على بدء الإدارة المؤقتة التي ترأسها الأمم المتحدة، بدعم من شركائها التنفيذيين الرئيسيين، ومنهم الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وخلال السنوات التسع تلك، تولى الوجود المدني الدولي، المعروف باسم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مساعدة كوسوفو على قطع أشواط واسعة نحو إقامة مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي تأخذ بالديمقراطية وتخضع للمساءلة، ونحو توطيد تلك المؤسسات، وإرساء الأسس اللازمة لاقتصاد قادر على الأداء. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق فيما يتعلق بتنفيذ المعايير، فالجبال لا يزال مفتوحا أمام مزيد من التحسينات في مجالات بعينها، وبخاصة في ميدان عودة اللاجئين والمشردين داخليا. أما تحقيق المصالحة الكاملة بين طوائف كوسوفو وإدماج تلك الطوائف مع بعضها البعض فهو عملية طويلة المدى ولا تزال تشكل تحديا صعب المراس ويتطلب التزاما حقيقيا من جانب أفراد جميع الطوائف.

٣ - وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قدمت إلى مجلس الأمن الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو (S/2007/168/Add.1)، الذي أعده مبعوثي الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، مارتي أهيتساري. بيد أن المجلس لم يؤيد الاقتراح. ثم اضطلعت لجنة "ثلاثية" مؤلفة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتيسير الإجراء من أجل المزيد من المفاوضات المكثفة بين الطرفين في نهاية عام ٢٠٠٧. ولكن انتهت تلك المحادثات أيضا دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تسوية وضع كوسوفو. وفي ١٧ شباط/فبراير



٢٠٠٨، عقدت جمعية كوسوفو جلسة اعتمدت فيها إعلانا للاستقلال حيث أعلنت من خلاله أن كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة. وقد حظي ذلك الإعلان بتأييد ١٠٩ من بين أعضاء الجمعية البالغ عددهم ١٢٠ عضوا؛ ولم يحضر الجلسة أعضاء الجمعية من صرب كوسوفو البالغ عددهم ١٠ أعضاء.

٤ - وقمت على الفور بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذا التطور، حتى ينظر في الأمر، مؤكدا بذلك من جديد، أن الأمم المتحدة ستواصل العمل على أساس أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال نافذا إلى حين صدور توجيهات عن المجلس، وأن البعثة ستواصل تنفيذ ولايتها في ضوء الظروف الناشئة. ولم يتخذ المجلس أي موقف إثر صدور الإعلان المذكور في ١٧ شباط/فبراير. وقد اعترف حتى الآن باستقلال كوسوفو ٤٢ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثانيا - التطورات على أرض الواقع

٥ - في أعقاب إعلان الاستقلال، أصدرت صربيا قرارا ينص على أن الإعلان يشكل انفصالا بالقوة ومن جانب واحد لجزء من أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، أدان معظم صرب كوسوفو إعلان الاستقلال، واتخذوا تدابير تنطوي على تحديات خطيرة بالنسبة لدور البعثة في كوسوفو. وفي معرض التعبير عن استيائهم، عمد صرب كوسوفو إلى توسيع مقاطعتهم لمؤسسات كوسوفو بما في ذلك الشرطة والقضاء والنقل والإدارات البلدية. وتخلي ضباط الشرطة من صرب كوسوفو عن مناصبهم في جهاز شرطة كوسوفو في العديد من البلديات بجنوب كوسوفو، في حين استمر صرب كوسوفو المنتمون للدائرة بشمال كوسوفو في العمل تحت إشراف الشرطة الدولية التابعة للبعثة.

٦ - كما أعرب صرب كوسوفو عن استيائهم من خلال تنظيم الاحتجاجات التي كانت سلمية في أغلبها، برغم أحداث العنف المتفرقة التي شهدتها منطقة شمال كوسوفو. وفي ١٩ شباط/فبراير، قامت مجموعات صغيرة من المتظاهرين من صرب كوسوفو بتدمير مركزين للخدمات الجمركية يقعان على خط الحدود الإدارية، بينما استولى المتظاهرون في ١٤ آذار/مارس بالقوة على مبنى المحكمة في شمال ميتروفيتشا. وأعقب ذلك، نشوب مواجهة عنيفة في ١٧ آذار/مارس، مع شرطة البعثة وقوة كوسوفو خلال عملية شنتها الشرطة لاستعادة السيطرة على مبنى المحكمة. وتبذل البعثة جهودها لاستعادة مركزي الشرطة الواقعين على خط الحدود الإدارية، ولتمكين المحكمة في ميتروفيتشا من مواصلة عملها.

٧ - وثمة حقائق جديدة بدأت تتجسد أيضا على أرض الواقع في المناطق ذات الأغلبية الألبانية في كوسوفو، كما بدأت سلطة البعثة تتعرض لتحديات جديدة. ففي ٩ نيسان/أبريل، أصدرت جمعية كوسوفو دستورا من المقرر أن يدخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه. وقد صيغ هذا الدستور بحيث يؤدي إلى تجريد البعثة فعليا من سلطاتها الحالية بصفتها إدارة مدنية مؤقتة. وقد أوضحت حكومة كوسوفو في هذا الصدد أنها سترحب باستمرار وجود الأمم المتحدة في كوسوفو شريطة أن يقتصر على أداء ما تبقى من مهام محدودة.

٨ - وبالإضافة إلى هذه التطورات التي نشأت على أرض الواقع، تلقيت في ١٨ شباط/فبراير رسالة من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، يبلغني فيها برغبة الاتحاد الأوروبي في تعزيز الدور الذي يضطلع به في مجال سيادة القانون في كوسوفو ضمن الإطار الذي ينص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومنذ ذلك الحين، كرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن استعداده لإيفاد موظفين إلى كوسوفو للعمل في المجالات الفنية المتعلقة بالشرطة والقضاء والجمارك.

٩ - وعلى قدر علمي أيضا أبلغت المفوضية الأوروبية ممثلي الخاص بأنها سوف توقف تمويل العمليات التي تجري في إطار عنصر التعمير الاقتصادي التابع للبعثة (العنصر الرابع)، اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد أبلغت الأمانة العامة المفوضية بأن هذا القرار قد اتخذ دون التشاور مع مقر الأمم المتحدة، وأنه يترك البعثة دون قدرة فنية أو مخصصات في الميزانية تسمح لها بالاستعاضة عن الخبراء الذين تمولهم المفوضية. وفي هذه الأثناء، أصدرت حكومة كوسوفو تشريعا يدخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه، ويقصد فعليا إلى أن تتولى الحكومة المهام والاختصاصات المنوطة حاليا بالعنصر الرابع فيما يتعلق بالسلطة الإدارية على المؤسسات ذات الملكية الاشتراكية والملكية العامة. ويؤدي هذا التشريع، مقترنا بالإعلان عن إنهاء عمليات العنصر الرابع، إلى تجريد البعثة فعليا من السلطة التي تحول لها السيطرة على هذه المجالات ومن القدرة التي تكفل لها ذلك.

ثالثا - الجهود المبذولة للتوصل إلى حل توفيقي

١٠ - يطرح إعلان استقلال كوسوفو وبدء نفاذ دستورها الجديد في ١٥ حزيران/يونيه تحديات كبيرة إزاء قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على ممارسة سلطاتها الإدارية. علاوة على ذلك، تنم الأحداث الجارية في شمال كوسوفو عن إصرار كثير من صرب كوسوفو على رفض المشاركة في مؤسسات كوسوفو. وفي هذا السياق، أرى أن الأمم المتحدة تواجه واقعا جديدا في كوسوفو ينطوي على آثار تنفيذية بالنسبة للبعثة لا بد من أخذها بعين الاعتبار. وفي تقديري أن التقاعس عن ذلك يمكن أن يفضي إلى زيادة التوتر

في كوسوفو، بما في ذلك ما يقع بين طوائفها، ومن شأنه أن يساهم في إيجاد مناخ لا يرحب بالوجود المدني الدولي. وفي ضوء هذه الاعتبارات، تصبح الحاجة ماسة إلى حل يحفظ السلام والأمن الدوليين والاستقرار في كوسوفو.

١١ - وتحقيقاً لهذه الغاية، أقوم ببذل مساع حميدة لدى الأطراف والجهات المعنية الرئيسية للتحقق من وجود أساس لحل محايد بالنسبة لمركز كوسوفو ومن شأنه أن يواجه التحديات المبينة أعلاه على نحو واقعي وعملي في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلاً عن إدارة الحالة على أرض الواقع بشكل فعال، والحد من التوتر، وصون الاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة الأوسع. وتدل مناقشاتي مع أعضاء مجلس الأمن على توافر اهتمام بتعديل دور الأمم المتحدة التنفيذي في كوسوفو في ضوء الظروف المتغيرة.

١٢ - كما أجريت مشاورات مباشرة مع بريشتينا وبلغراد بشأن الترتيبات التي يمكن اتخاذها مستقبلاً بالنسبة للوجود المدني الدولي في كوسوفو. وتحقيقاً لتلك الغاية، سافر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المنطقة لاستكشاف حل توافقي من شأنه أن يهيئ الأوضاع المواتية لإيجاد قبول عام بوجود مدني دولي معدل التشكيل في كوسوفو. وقد أبدت صربيا وصرب كوسوفو قبولا لقيام الاتحاد الأوروبي بدور تنفيذي معزز في مجال سيادة القانون، شريطة أن يُضطلع بهذه الأنشطة في إطار سلطة الأمم المتحدة العامة التي لا صلة لها بمركز كوسوفو. وفي تقديري بعد إجراء هذه المناقشات أن كلا من بريشتينا وبلغراد تسلّم بضرورة إيجاد حل يسمح باستمرار الوجود المدني الدولي في كوسوفو. وقد أعربت صربيا في هذا الصدد عن شواغل خاصة فيما يتعلق بالشرطة، والجمارك، والقضاء، والنقل، والهياكل الأساسية، وإدارة خط الحدود الإدارية، والتراث الثقافي. وعلى أساس هذه المشاورات، كتبت إلى سعادة بوريس تاديتش، وسعادة فاتمير سيديو، أصف لهما الترتيبات العملية التي سأوجه ممثلي الخاص إلى إعدادها بالاشتراك معهما في كل من هذه المجالات (انظر المرفقين الأول والثاني).

١٣ - كما يشكل عرض الاتحاد الأوروبي زيادة دوره التنفيذي أحد التطورات الرئيسية. فمن شأن هذا الدور المعزز أن يتيح للأمم المتحدة تقاسم المسؤوليات من خلال الاستفادة من الدراية الفنية والموارد المتاحة لدى هذه المنظمة الإقليمية الشريكة. وبالنظر إلى ضرورة إيجاد حل تنفيذي للبعثة يحافظ على المنجزات الإيجابية التي قامت بها الأمم المتحدة في كوسوفو والبلقان ويلتزم بإطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبالإشارة إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في تعزيز دوره في كوسوفو، أرى أن أهداف الأمم المتحدة ستتحقق على أفضل وجه من خلال اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور تنفيذي معزز في مجال سيادة القانون، تحت

مظلة الأمم المتحدة برئاسة ممثلي الخاص. وأتوقع أن تواصل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو القيام بعملها باعتبارها جزءا من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعد إعادة تنظيمها. وسيكون وجود بعثة تلك المنظمة في أنحاء كوسوفو أمرا بالغ الأهمية لتعزيز القيم الديمقراطية على المستوى الشعبي ولحماية المصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو.

رابعاً - هيكل البعثة

١٤ - سوف ينجم عن الأحداث الأخيرة والمقبلة في كوسوفو آثار مهمة بالنسبة لعمليات البعثة. ففي ضوء الحالة الناشئة في كوسوفو، واستنادا إلى مشاورات مستفيضة مع بلغراد، وبريشتينا، وسائر الأطراف الرئيسية المعنية، ولحين صدور توجيهات من مجلس الأمن، أعتمد تعديل الجوانب التنفيذية للوجود المدني الدولي في كوسوفو. ولقد اتخذت هذا القرار بعد دراسة وتحليل دقيقين حيث تتطلب الأوضاع على أرض الواقع تعديلا عمليا لهيكل البعثة ومركزها. وما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك، سيظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الإطار القانوني لولاية الأمم المتحدة التي يتوقف تنفيذها عمليا على تطور الظروف.

١٥ - ولقد أحطت علما باستعداد الاتحاد الأوروبي القيام بدور أكثر فعالية في كوسوفو على النحو الوارد في الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي تقديري أن قدرة الاتحاد الأوروبي على إيفاد بعثة معنية بسيادة القانون في كوسوفو، يمكن أن تكمل بشكل مفيد الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة ويكون لها أثر إيجابي على استخدام الموارد المحدودة بشكل أفضل، على نحو ما توخاه قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥). ولقد وضعت في الاعتبار أيضا المصلحة العامة للأمم المتحدة، والإقرار بالمساهمة القيّمة التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقدمها دعما لوجود الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

١٦ - وسيقوم الاتحاد الأوروبي بدور تنفيذي أقوى في مجال سيادة القانون في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والسلطة العامة للأمم المتحدة. كما يضطلع الاتحاد الأوروبي تدريجيا خلال فترة من الزمن بمسؤوليات تنفيذية متزايدة في مجالات الشرطة الدولية، والعدالة، والجمارك في شتى أنحاء كوسوفو. ومن المفهوم أن السلطة الدولية للأمم المتحدة ستكون محدودة بقدر ما تبلغه سيطرتها التنفيذية الفعالة. وسيضطلع وجود الأمم المتحدة في جملة أمور، يصار إلى تحديدها، بالمهام التالية: (أ) الرصد والإبلاغ؛ (ب) تعمل عند اللزوم وحسب الإمكان على تيسير ترتيبات مشاركة كوسوفو في الاتفاقات الدولية، (ج) تيسير الحوار بين بريشتينا وبلغراد بشأن القضايا ذات الأهمية العملية؛ و (د) أداء المهام المتصلة بالحوار المتعلق بتنفيذ

الأحكام المحددة في رسالتي إلى السيد بوريس داديتش، والمشار إليها في رسالتي الموجهة إلى السيد فاتمير سيدو.

خامسا - الملاحظات

١٧ - في تقديري كان لأحداث كوسوفو ولا يزال لها تأثير تنفيذي مهم على أداء البعثة. فمذ إنشاء البعثة عام ١٩٩٩، كان يتم إلى حد كبير تقليص نطاق الأنشطة التي تضطلع بها البعثة كلما أحرزت تقدما في تلبية وإنجاز المهام المبنية في الفقرة ١١ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي تقديري أنه بعد بدء سريان دستور كوسوفو فلن تستطيع البعثة أن تؤدي الغالبية العظمى من مهامها بصورة فعالة، بوصفها إدارة مؤقتة.

١٨ - وما لم تعالج الأمور بعناية، فقد تؤدي التطورات الأخيرة، وكذلك الحقائق التي تظهر مستقبلا على أرض الواقع، إلى زيادة التوتر بين طوائف كوسوفو وقد تسهم في احتكاك بين البعثة وبين الجهات الفاعلة الأخرى محلية كانت أو دولية. وثمة حاجة ملحة لكفالة السلام والأمن الدوليين وحماية ما أنجزته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كوسوفو وفي المنطقة بشكل أوسع. وأنا أضع في الاعتبار على وجه الخصوص الحاجة إلى أن تكفل الحماية لحقوق جميع الطوائف في كوسوفو، مع المحافظة عليها بالكامل.

١٩ - ولهذا الأسباب، وريثما يصدر توجيه من مجلس الأمن، أعزم إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي في كوسوفو. وثمة حاجة عملية لإعادة تعديل الوجود الدولي ليكون أكثر ملاءمة للتصدي للاحتياجات التنفيذية الحالية والناشئة في كوسوفو. وفي ضوء المنظور الأوروبي لكوسوفو وصربيا، وبما يتمشى مع الاستعداد الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي للقيام بدور تنفيذي أقوى في كوسوفو في مجال سيادة القانون، أعزم المضي قدما باتخاذ الترتيبات العملية لتمكين الاتحاد الأوروبي من تعزيز دوره التنفيذي في هذا القطاع.

٢٠ - وقد استقر عزمي على إجراء المزيد من المشاورات مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغرض تحديد الأحكام العملية للوجود المدني الدولي المستمر، مع المضي قدما في تنفيذ هذه الأحكام في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أعرب عن الامتنان لالتزام منظمة حلف شمال الأطلسي المستمر بتقديم الدعم للوجود المدني الدولي وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأنا على ثقة من أن السلطات في بريشتينا وبلغراد، وكذلك السكان في كوسوفو، سيواصلون العمل مع الأمم المتحدة لحماية وتوطيد السلم والاستقرار، من أجل التقدم بكوسوفو وبقيّة منطقة البلقان، صوب مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا في أوروبا.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى سعادة السيد بوريث تادتش

يتسم موقف الأمم المتحدة من مسألة مركز كوسوفو بمراعاة الحياد الدقيق. وعقب الإعلان الانفرادي باستقلال كوسوفو في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعترفت بعض الدول الأعضاء بكوسوفو كدولة ذات سيادة، ولم تعترف بها دول أخرى. ولا يزال قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) نافذ المفعول إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك.

وفي ظل غياب توجيه من مجلس الأمن، وعقب مشاورات مع حكومتكم ومع سائر الأطراف الأخرى المعنية، أعتزم ممارسة السلطة المخولة لي بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لإعادة تشكيل الوجود المدني الدولي على النحو المبين في تقريرتي إلى مجلس الأمن (S/2008/354). وعلاوة على ذلك، ستكون الأحكام التالية بمثابة ترتيبات مؤقتة تنطبق لمدة محدودة ودون مساس بمركز كوسوفو.

١ - الشرطة

يكون أفراد دائرة شرطة كوسوفو التي تباشر عملها في المناطق ذات الأغلبية الصربية مسؤولين أمام الشرطة الدولية في إطار السلطة العامة لممثلي الخاص.

٢ - المحاكم

يجوز إنشاء المزيد من المحاكم المحلية والجزئية التي تقدم خدماتها في المناطق ذات الأغلبية الصربية. وتعمل هذه المحاكم في إطار نظام محاكم كوسوفو وفي نطاق القانون الواجب التطبيق في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٣ - الجمارك

يقوم ممثلي الخاص، بالتشاور مع الأطراف المعنية بتحديد هيكل تنظيمي يتيح لكوسوفو مواصلة العمل كمنطقة جمركية وحيدة، تشمل ضمانات تكفل الوجود المستمر لضباط الجمارك الدوليين والنقاط الجمركية ذات الصلة.

٤ - النقل والهياكل الأساسية

يقوم ممثلي الخاص بإنشاء لجنة تنسيق تقنية، تشمل صربيا وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، لمعالجة جميع القضايا ذات الصلة، سواء التقنية أو العابرة للحدود، مع مراعاة أعمال الفريق العامل المعني بالحوار التقني بين بريشتينا وبلغراد.

٥ - الحدود

وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تواصل منظمة حلف شمال الأطلسي، باعتبارها الوجود العسكري الدولي، الاضطلاع بولايتها الأمنية القائمة في شتى أنحاء كوسوفو، بما في ذلك ما يتعلق بالحدود، بالاقتران مع المنظمات الدولية الأخرى.

٦ - التراث الصربي

تُسبغ حماية دولية على الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. وتظل الكنيسة تحت السلطة المباشرة لقيادتها الدينية في بلغراد. وتحفظ الكنيسة بحقها دون سواها في المحافظة على المواقع الدينية والتاريخية والثقافية التابعة لها في كوسوفو وكذلك في إعمار تلك المواقع. وستواصل صربيا التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وجميع الهيئات ذات الصلة في توفير الدعم لأنشطة المحافظة والإعمار التي من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الآنف ذكرها، سيواصل ممثلي الخاص الحوار مع حكومتكم. وفي هذا السياق سيقوم ممثلي الخاص بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك السلطات في برشتينا. ووفقا للفقرة ٦ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أعترز تعيين ممثل خاص جديد بالاقتران مع إعادة التشكيل المتوخاة.

وإنني إذ أضع في الاعتبار التزام الاتحاد الأوروبي بإزاء المنطقة، أعترز التشاور مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشتركة لتحديد دور عملي للاتحاد الأوروبي في تنفيذ الأحكام آنفه الذكر، ضمن إطار المركز المحايد للأمم المتحدة.

(توقيع) بان كي مون

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى
سعادة السيد فاتمير سيدو

تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملها في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتنفيذ ولايتها في ضوء الظروف المتطورة. ويتسم موقف الأمم المتحدة بمراعاة الحياد الدقيق فيما يتعلق بمركز كوسوفو.

وفي رأيي أن الأحداث الأخيرة في كوسوفو تترتب عليها آثار عملية مهمة بالنسبة للبعثة، تقتضي منها التكيف إزاء التطورات والتغيرات على الأرض. وكما تذكرون فقد أشرت إلى هذا الاحتمال في آخر تقرير لي مقدم إلى مجلس الأمن (S/2008/211) وتتجه جهود الأمم المتحدة إلى أن تكون الحالة السياسية والأمنية مستقرة في كوسوفو وفي المنطقة بشكل أوسع، وأن يتمتع السكان في كوسوفو، ولا سيما طوائف الأقليات، بحماية كافية.

وعقب اعتماد إعلان الاستقلال من جانب جمعية كوسوفو في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قام عدد من الدول الأعضاء بالاعتراف بكوسوفو كدولة ذات سيادة، بينما لم تعترف دول أخرى بذلك. ويلاحظ أيضا أن هناك دستورا جديدا لكوسوفو يتوقع أن يصبح نافذ المفعول في ١٥ حزيران/يونيه. وتسهم هذه التطورات في مجموعها في قيام حالة من التغيير الملموس في كوسوفو.

ونظرا لغياب توجيه من مجلس الأمن، وعقب إجراء مشاورات مستفيضة، أعتزم إعادة تشكيل هيكل ومركز الوجود المدني الدولي إلى حيث يتمشى مع الحالة الناشئة في كوسوفو. وسيمكن هذا الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بدور معزز في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبالاقتران مع إعادة تشكيل البعثة، ومن أجل معالجة الشواغل التنفيذية التي نشأت منذ ١٧ شباط/فبراير فلسوف تتخذ الترتيبات العملية، على النحو المبين في المرفق الأول. وستنطبق هذه الترتيبات لفترة محدودة ودون مساس بمركز كوسوفو. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بتنفيذ هذه الأحكام، سيقوم ممثلي الخاص بالتشاور معكم ومع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

وإنني على ثقة من أن السلطات والسكان في كوسوفو سيواصلون التعاون مع الأمم المتحدة لحماية وتوطيد النتائج المهمة التي أحرزناها معا فضلا عن حماية ما أنجزته الأمم المتحدة في كوسوفو.

(توقيع) بان كي مون